من الميدان

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في قطاع غزة خلال شهر فبراير 2013

مركز الميزان لحقوق الانسان

غزة بتاريخ 2013/03/03

فهرس المحتويات

مقدمة 2
توطئة قانونية 3
خلاصة احصائية 6
استهداف المدنيين: 7
استهداف الصيادين: 11
الاعتقال والحجز التعسفي: 13
الخاتمة 15

مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف السكان المدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال شهر فبراير من العام 2013، وارتكبت انتهاكات منظمة وجسيمة لمبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني. ويستعرض هذا التقرير الانتهاكات الإسرائيلية بحسب التسلسل الزمني لوقوعها، وذلك وفقاً لعمليات الرصد والتوثيق التي قام بها باحثو مركز الميزان لحقوق الإنسان في مناطق قطاع غزة.
ويتناول التقرير تصعيد قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها تجاه السكان المدنيين في قطاع غزة، حيث استمرت قوات الاحتلال بتنفيذ غاراتها وعملياتها واستهدافها للمدنيين والمنازل والصيادين على حد سواء خلال شهر فبراير 2013، في إطار استخدامها القوة المفرطة والمميتة، دون أي اكتراث لمبادئ القانون الدولي، لاسيما مبدأ الضرورة العسكرية، ومبدأ التناسب،[1] حيث أسفرت تلك الاعتداءات عن إصابة (11) فلسطينياً بجروح متفاوتة من بينهم (2) من الأطفال. كما اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يتناولها التقرير (15) فلسطينياً.

يبدأ التقرير بتناول استهداف المدنيين الفلسطينيين في المناطق المحاذية لحدود قطاع غزة الشرقية والشمالية، حيث تواصلت تلك الانتهاكات بالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه مساء الأربعاء الموافق 2012/11/21 والذي أنهى ثمانية أيام من العدوان واسع النطاق الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة. ووفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فتحت قوات الاحتلال النار تجاه المدنيين الفلسطينيين (13) مرّة ما أسفر عن إصابة (11) شخصاً بجراح متفاوتة من بينهم (2) من الأطفال، وتوغلت (4) مرات في الأراضي الفلسطينية.
ويظهر التقرير استمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين الفلسطينيين، على عكس ما أعلنته قوات الاحتلال بعد اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ 2012/11/21، من توسيع رقعة الصيد المسموحة إلى ستة أميال بدلاً من ثلاثة أميال، حيث رصد مركز الميزان اعتقال قوات الاحتلال (6) صيادين فلسطينيين. كما رصد مركز الميزان (7) حالات إطلاق نار تجاه الصيادين خلال مزاولة عملهم، ما أسفر عن إصابة (3) صيادين بجروح متفاوتة، كما تم الاستيلاء على قاربي صيد في حادثين منفصلين.

كما يظهر التقرير مواصلة قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي، حيث اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير (21) فلسطينياً. سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين وعمال جمع الحصى والركام. أو من خلال استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم بالرغم من إصدارها التصاريح اللازمة لهم.

ويقدم التقرير معلومات إحصائية حول آثار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة خلال شهر فبراير 2013، ويسعى إلى تسليط الضوء على الظروف التي وقعت فيها انتهاكات القانون الدولي من خلال سرده للطرق التي جرت عليها والظروف التي حدثت فيها.

[1] راجع المادة 35 من البرتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف، لسنة 1977

توطئة قانونية

أصبحت الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي في المناطق الفلسطينية التي احتلها في العام 1967 أكثر تنوعاً وتعقيداً وعنفاً. وقد أخذت هذه الانتهاكات منحىً خاصاً منذ أن نفذت إسرائيل خطة الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة، والتي انتهت بتاريخ 12 أيلول (سبتمبر) 2005. ويظهر ذلك جلياً من خلال عمليات المراقبة الميدانية التي يقوم بها مركز الميزان لحقوق الإنسان، حيث ترتكب قوات انتهاكات منظمة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ومجمل قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في قطاع غزة، مدعيةً أنها لم تعد قوة احتلال تتحمل مسئوليات قانونية تجاه القطاع بعد تنفيذ هذه الخطة. غير أن مجمل التحليل القانوني، بما في ذلك مداولات وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، يؤكد على أن إسرائيل واصلت ممارسة مستوى من السيطرة الفعلية على قطاع غزة يبقي عليها كدولة احتلال، بما يعنيه ذلك من انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلق بالاحتلال على علاقتها بقطاع غزة.

يرمي القانون الدولي الإنساني، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب للعام 1949، إلى توفير الحماية للمدنيين وممتلكاتهم أثناء حالات الحرب والنزاع المسلح والاحتلال. وعليه فإن دولة الاحتلال ليست مطلقة اليدين في استخدام ما تشاء من القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة، ويجب على الدوام أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم وألا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي.

ومن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني أن الأعيان المدنية (المباني والممتلكات المدنية) يجب أن تكون بمنأى عن أي استهداف من جانب القوات المحتلة ويحظر تماما التعرض لها ويجب أن تتوفر لها الحماية الكاملة. كما وأن هناك قيود صارمة وتحريم كامل لاستخدام وسائل قتالية وأسلحة معينة في العمليات الحربية وبالتأكيد في حالة احتلال الأراضي. كما يحظر معاقبة السكان جماعياً ومحاصرتهم ومنع أو عرقلة الإمدادات الإنسانية لهم. وبشكل أساسي إن استخدام القوة من جانب قوة الاحتلال يجب أن يراعي مبدأين أساسيين وهما:

- **مبدأ الضرورة العسكرية**

يجيز القانون الدولي، للقوات المتحاربة، عدم الالتزام ببعض الواجبات التي يلقيها القانون الدولي الإنساني عليها في بعض الحالات، بيد أن هذا التحلل ليس، ولا يمكن أن يكون، مطلقاً، بل هو محكوم بمجموعة من القيود التي يعتبر توفرها شرطاً لعدم الالتزام بالقواعد وفقط للمدة التي تتوافر فيها هذه الشروط. أحد هذه الشروط هو توفر ضرورة عسكرية قاهرة لا تترك للقوة القائمة بالاحتلال مناصاً من عدم الالتزام بالقواعد. وقد أجمع مفسرو اتفاقية جنيف الرابعة على أن مبدأ الضرورة العسكرية يعنى كل الإجراءات الضرورية التي تحقق هدفاً عسكرياً تقتضيه العمليات الحربية على الأرض. والاقتضاء هنا يعني أن تحقيق الهدف من الحرب لا يمكن أن يتأتى دون القيام بهذا العمل. كما يعني الاقتضاء (في بعض الأحيان) التحلل من بعض القيود، على أن لا يكون الهدف من التحلل هو أن يتخذ التدمير كعقوبة جماعية أو كرادع فقط. غير أن مبدأ الضرورة الحربية لا يمكن أن يستقيم دون التعامل معه بالتوازي مع مبادئ أخرى، كالتناسب والتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وعدم انتهاك قواعد القانون الدولي العرفي غير القابلة للانتقاص، مثل حظر التعذيب وتعمد استهداف المدنيين، والتهجير القسري وغيرها.

- **مبدأ التناسب والتمييز**

يأتي مبدأ التناسب كمقيد لمبدأ الضرورة الحربية، حيث أن وجود الضرورة الحربية، لا ينفي ضرورة أن تتناسب الأعمال العسكرية والأساليب والأسلحة المستخدمة مع الأهداف العسكرية المرجو تحقيقها، لذا فإنه يجب أن تبقى محظورة تلك الأعمال التي قد ينتج عنها خسائر في الأرواح والممتلكات، التي ليست لها علاقة بالعمليات أو بالنتائج المتوقع تحقيقها، أو التي يتوقع أن تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم أضراراً كبيرة.

كما يجب على القوات المتحاربة – في سياق تنفيذها للعمليات الحربية – أن تميز بين الأهداف المدنية وغيرها من الأهداف، وكذلك التمييز في استخدام وسائل القوة، من حيث الأساليب أو الأسلحة المستخدمة، بما يضمن إحداث أقل أضرار ومعاناة ممكنة.

وتؤكد قواعد القانون الدولي على مجموعة من المبادئ الإنسانية التي يقصد بها حماية المدنيين وأرواحهم وكرامتهم، ومنحهم فرصة لعيش حياة اقرب ما يكون إلى الطبيعية حتى في ظل النزاع المسلح والاحتلال، بما في ذلك حماية وتشغيل الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم، والمياه وغيرها دون إبطاء. وتنص المادة 23 من الاتفاقية على أن كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية يجب أن يكفل "حرية مرور جميع إرساليات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصرا إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصما. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس".

وتنص المادة 33 من الاتفاقية على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

وتحظر المادة 53 من الاتفاقية تدمير الممتلكات حيث تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير."

وتعتبر المادتان 146 و147 من الاتفاقية من أهم موادها بالنظر إلى أنهما تحددان مجموعة من الجرائم كانتهاكات جسيمة للاتفاقية وهي ما تعتبر جرائم حرب، يجب ملاحقة مقترفيها وتقديمهم للمحاكمة في محاكم أي طرف من الأطراف السامية. تنص المادة 147 على أن الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية تشمل" أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي والنقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.

أما المادة 146 فتنص على "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لغرض فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية ... يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضل ذلك، وطبقا لأحكام تشريعه، أن يسلمه إلى طرف متعاقد معنى آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص."

سياسة الحصار والقانون الدولي:

تشكل القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة السكان والبضائع حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة، وهي المسبب الرئيس لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان في القطاع. فإلى جانب كون هذه السياسة تقييداً غير مشروع للحق الأساسي في الحركة والتنقل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان،[2] فإنها تتسبب في وقوع انتهاكات خطيرة لجملة من الحقوق الأخرى. وأثبتت تجربة سنوات عديدة أن أثر هذه السياسة على الاقتصاد كان مدمراً، وهي بذلك تنتهك الحق في العمل[3]، والحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم للفرد وأسرته[4]. كما يشكل فرض قيود على وصول إمدادات الغذاء، والوقود، والدواء والأجهزة والطواقم الطبية، والمواد التعليمية والمناهج الدراسية، والمعدات اللازمة للصرف الصحي وحماية البيئة، انتهاكات للحق في الغذاء[5]، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والجسمية[6] ، والحق في التعليم المناسب[7]، والحق في العيش في بيئة صحية، وهي مسئوليات تقع على عاتق إسرائيل كما قررت محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بقانونية بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والذي أكدت فيه على أن إسرائيل تتحمل المسئولية عن إعاقة عمل السلطة الفلسطينية على احترام وتطبيق مسئولياتها، وأنها تتحمل هذه المسئوليات إذا لم تتمكن هذه السلطة من احترامها.

وتعتبر الإجراءات الإسرائيلية شكلاً متعدد الأوجه من أشكال العقاب الجماعي المفروض على سكان القطاع برمته. فهذه الإجراءات ليست موجهة ضد عدد محدود من الأشخاص لمبررات قانونية أو أمنية، بل هي تشكل القاعدة في السياسة الإسرائيلية، بينما يشكل السماح بالحركة والوصول استثناءً يتطلب ممارسته تصاريح خاصة تصدرها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل مرة يحتاج فيها شخص أو مواد إلى التحرك خارج أو داخل قطاع غزة. ويعتبر إيقاع العقوبات الجماعية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبخاصةً للحمايات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك قواعد لاهاي المتعلقة بأعراف الحرب والاحتلال[8].

وبينما تستمر إسرائيل في الادعاء بأن احتلالها لقطاع غزة قد انتهى، وبالتالي انتهت مسئوليتها عن سلامة واحتياجات سكانه الإنسانية أيضاً، منذ فك الارتباط، تشكل الممارسات الإسرائيلية وقدرة إسرائيل على إغلاق قطاع غزة بالفعالية والشدة التي يصفها هذا التقرير أدلة على زيف هذا الادعاء وعدم استناده لأية أسس قانونية أو واقعية. وبموجب هذه السيطرة ومداها وقدرة إسرائيل على فرضها باستمرار يرتقي إلى مستوى السيطرة الفعلية الكاملة، فإن حالة الاحتلال والمسئوليات التي تترافق معها مستمرة. وعليه فإن يتوجب على إسرائيل مراعاة الواجبات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على قوة الاحتلال اتجاه السكان المدنيين في الإقليم الذي تحتله، وكذلك الواجبات التي تفرضها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية على جميع الدول والتي تشمل كافة الأراضي التي تخضع لسلطانها القضائي.

---

[2] راجع المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[3] راجع المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[4] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أقرت اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المنبثقة عن اللجنة الخاصة بمراقبة تطبيق أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام الرابع الخاص بالحق في السكن، والذي يحدد فيه المواصفات الدنيا الواجب توافرها في السكن كي يصبح مناسباً من منظور حقوق الإنسان، ويحدد التعليق معايير مهمة يمكن تلخيصها على النحو الآتي: الضمان القانوني لشغل المسكن، توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية، القدرة على تحمل الكلفة، الصلاحية للسكن، إتاحة إمكانية الحصول على السكن، السكن الملائم من الناحية الثقافية.

[5] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[6] راجع المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[7] راجع المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[8] راجع المواد (المواد 33، 49، 53، 146 و147) من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12 آب (أغسطس) 1949 والمواد (51 و52) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، المؤرخ في 8 يونيو 1977.

خلاصة إحصائية

تشكل المعلومات الواردة في هذا التقرير معلومات أساسية، يستطيع الباحث أو المهتم أن يرجع إلى المركز للحصول على معلومات توثيقية وافية حول كل حادث يرد في هذا التقرير. ويظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال استعراضه للمعطيات الميدانية التي تشير إلى:

- استمرار أعمال القتل خارج نطاق القضاء وتعمد القتل باستخدام قوة غير متناسبة وهجمات عشوائية؛
- استمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين، واستمرار حرمانهم من الصيد من خلال منعهم من تجاوز الأميال الثلاثة؛
- استمرار الممارسات الهادفة إلى فرض منطقة أمنية عازلة؛
- استمرار الاعتداءات الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين، قرب حدود الفصل (المزارعين، صائدي العصافير، رعاة الأغنام، جامعي الحصى والحجارة والحديد الخردة والبلاستيك، جامعي الحطب)، واستمرار حرمانهم من مزاولة أعمالهم بحرية؛
- استمرار استهداف التجمعات السلمية، المناهضة لفرض منطقة أمنية عازلة؛
- استمرار عمليات الاعتقال التعسفي؛
- استمرار الحصار والإغلاق المشدد الذي ينتهك حرية حركة البضائع والإفراد؛

جدول إحصائي موجز حول الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال خلال فبراير 2013

عدد القتلى	**0**
عدد الجرحى	**11**
عدد الجرحى من الاطفال	**2**
عدد التوغلات	**4**
عدد الاعتداءات بحق الصيادين	**11**
عدد المعتقلين	**21**

❖ استهداف المدنيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يتناولها التقرير، استهداف المناطق المحاذية لحدود قطاع غزة الشرقية والشمالية، وتتواصل هذه الانتهاكات بالرغم من اتفاق وقف اطلاق النار الذي أعلن عنه مساء الأربعاء الموافق 2012/11/21 والذي أنهى ثمانية أيام من العدوان واسع النطاق الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة. ووفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فتحت قوات الاحتلال النار تجاه المدنيين الفلسطينيين (13) مرّة في المناطق القريبة من الحدود، وتوغلت (4) مرات، واعتقلت (15) فلسطينياً من بينهم (9) أطفال، وقد تسببت هذه الانتهاكات عن إصابة (11) شخصاً بجراح متفاوتة من بينهم (2) من الأطفال. ويترتب على هذه الممارسة تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق والمزارعين ممن يملكون أراضي فيها، وحرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، واقتطاع نسبة مهمة من الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة، بالنظر إلى أن الأراضي المستهدفة كافة هي أراضي زراعية وتمثل نسبة مهمة من مجموع الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة في قطاع غزة.

يستعرض التقرير حالات استهداف المدنيين خلال شهر فبراير 2013، كما يلي:

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتهم الرشاشة بكثافة، عند حوالي الساعة 11:10 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2013/02/05، تجاه عدد من المزارعين ونشطاء المبادرة المحلية في بيت حانون ومتضامنين أجانب، تواجدوا في منطقة الشعفة المحاذية لحدود الفصل شمال شرق بيت حانون، بشكل متقطع، دون وقوع إصابات أو أضرار. وأفاد الناشط: صابر موسى حسن الزعانين للمركز بأنه "توجه للتضامن مع المزارعين في المناطق الحدودية ومساندتهم– كالمعتاد في يوم التعايش مع المزارعين كل ثلاثاء– حيث توجه عدد (15) من النشطاء وبصحبتهم (8) من المتضامنين الأجانب– من بينهم (4) سيدات– كانوا يرتدون زياً فسفورياً مميزاً، وبدأوا عند حوالي الساعة 10:15 من صباح اليوم نفسه بمساعدة مزارع من عائلة البع بجني محصول الملفوف، وأثناء تواجدهم على بعد 400 متراً من الحدود الشرقية في المزرعة، شاهدت جيبان عسكريان إسرائيليان يتوقفان قبالتنا مباشرة داخل السياج الحدودي، لم يكترثوا للأمر وواصلوا جمع المحصول وبينما كانوا يحملونه على دراجة نقل نارية سمع صوت عدة أعيرة نارية، وعلم من الشبان أن جنود الاحتلال فتحوا النار، فأيقنوا أنهم المستهدفون، ما أثار حالة من الخوف والرعب في نفوسهم لاسيما المتضامنين الأجانب والإناث منهم، فآثروا السلامة وابتعدوا عن المكان".

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتهم الرشاشة بكثافة، عند حوالي الساعة 16:20 من مساء يوم الجمعة الموافق 2013/2/1، تجاه عدد من المواطنين، الذين تواجدوا في منطقة تلة أبو الكاس المحاذية للحدود جنوبي منطقة أبو صفية الحدودية شرق جباليا، على بعد 100 متراً من الحدود لغرض التنزه في المساحات الخضراء في المنطقة– رحلات خلوية– وكان إطلاق النار متقطعاً، تخلله إطلاق عدد من قنابل الغاز المسيل للدموع، ما تسبب في إصابة الطفلين: أحمد رأفت حرب أبو ناموس (15 عاماً) من سكان مخيم جباليا، وابراهيم أكرم حسن نصّار (16 عاماً) من سكان تل الزعتر، وكلاهما أصيب بعيار ناري في الساق اليمنى، ووصفت المصادر الطبية في مستشفى الشفاء جراح أبو ناموس بالخطيرة وحولته للعلاج في أحد المستشفيات الإسرائيلية، بينما وصفت جراح نصار بالمتوسطة. وتفيد التحقيقات الميدانية أن إطلاق النار استمر لمدة زادت عن الساعة في المنطقة. الجدير ذكره أن يوم الجمعة أصبح يوماً تتجه فيه العائلات الفلسطينية والشبان للتنزه في الخلاء ووسط المساحات المزروعة قرب حدود الفصل، وهو يوم كررت فيه قوات الاحتلال استهداف المتنزهين بإطلاق النار المباشر وقنابل الغاز المسيل للدموع.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة على حدود الفصل الشمالية، نيران أسلحتهم الرشاشة بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 11:20 من صباح يوم الأحد الموافق 2013/2/3، تجاه عدد من جامعي الحجارة والحديد والبلاستيك القديم

والحطب، الذين تواجدوا في منطقة بورة أبو سمرة المحاذية لحدود الفصل شمال بيت لاهيا، وتواصل إطلاق النار على مدار ساعات النهار.

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتهم الرشاشة بكثافة، عند حوالي الساعة 11:45 من صباح يوم الاثنين الموافق 2013/2/4، تجاه عدد من الشبان والمزارعين وصائدي العصافير وجامعي الحطب، الذين تواجدوا في المنطقة المحاذية للحدود شرق مقبرة الشهداء الإسلامية شرق جباليا.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة على حدود الفصل الشمالية، نيران أسلحتهم الرشاشة بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 12:30 من مساء يوم الاثنين الموافق 2013/2/4، تجاه عدد من جامعي الحجارة والحديد والبلاستيك القديم والحطب، الذين تواجدوا في منطقة بورة أبو سمرة المحاذية لحدود الفصل شمال بيت لاهيا، وتواصل إطلاق النار لمدة ساعتين بشكل متقطع.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتهم الرشاشة بكثافة، عند حوالي الساعة 11:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2013/2/5، تجاه عدد من الشبان والمزارعين وصائدي العصافير وجامعي الحطب، الذين تواجدوا في المنطقة المحاذية للحدود شرقي مقبرة الشهداء الإسلامية وشرقي منطقة أبو صفية شرق جباليا، دون وقوع إصابات أو أضرار، وتواصل إطلاق النار بشكل متقطع لمدة زادت عن الساعة.
- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي معززة بنحو (5 جرافات)، عند حوالي الساعة 7:30 صباح الثلاثاء الموافق 2013/2/5، انطلاقاً من حدود الفصل وواصلت الأليات توغلها لمسافة تقدر ب(150 متر)، في المنطقة الواقعة جنوب شرق قرية وادي غزة (جحر الديك)، حيث أجرت أعمال تسوية في الأراضي القريبة من الحدود، وانسحبت تلك الأليات لداخل حدود الفصل عند حوالي الساعة 11:30 من صباح نفس اليوم.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة المحيطة بمعبر بيت حانون (إيرز)، على حدود الفصل الشمالية، نيران أسلحتهم الرشاشة بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 14:20 من مساء يوم الأحد الموافق 2013/2/10، تجاه عدد من جامعي الحجارة والحصى والحديد والبلاستيك القديم "الخردة"، الذين تواجدوا مكان المنطقة الصناعية المدمرة قرب المعبر، على بعد 200 متراً من الحدود، دون وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتهم الرشاشة بكثافة، عند حوالي الساعة 15:15 من مساء يوم الجمعة الموافق 2013/2/8، تجاه عدد من المواطنين، الذين تواجدوا في منطقة بورة أبو سمرة شمال بيت لاهيا، على بعد 250 متراً من الحدود لغرض التنزه في المساحات الخضراء في المنطقة– رحلات خلوية– وكان إطلاق النار متقطعاً، تخلله إطلاق عدد من قنابل الغاز المسيل للدموع، دون وقوع إصابات. الجدير ذكره أن يوم الجمعة أصبح يوماً تتجه فيه العائلات الفلسطينية والشبان للتنزه في الخلاء ووسط المساحات المزروعة قرب حدود الفصل، وهو يوم كررت فيه قوات الاحتلال استهداف المتنزهين بإطلاق النار المباشر وقنابل الغاز المسيل للدموع.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتهم الرشاشة بكثافة، عند حوالي الساعة 15:45 من مساء يوم الجمعة الموافق 2013/2/8، تجاه عدد من المواطنين، الذين تواجدوا في منطقة تلة أبو الكاس المحاذية للحدود جنوبي منطقة أبو صفية الحدودية شرق جباليا، على بعد 200 متراً من الحدود لغرض التنزه في المساحات الخضراء في المنطقة– رحلات خلوية– وكان إطلاق النار متقطعاً، تخلله إطلاق عدد من قنابل الغاز المسيل للدموع، دون وقوع إصابات. الجدير ذكره أن يوم الجمعة أصبح يوماً تتجه فيه العائلات الفلسطينية والشبان للتنزه في الخلاء ووسط المساحات المزروعة قرب حدود الفصل، وهو يوم كررت فيه قوات الاحتلال استهداف المتنزهين بإطلاق النار المباشر وقنابل الغاز المسيل للدموع.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة المحيطة الكائنة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتهم الرشاشة بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 14:40 من مساء يوم الخميس الموافق 2013/2/14، تجاه عدد من جامعي الحجارة والحصى والحديد والبلاستيك القديم "الخردة"، الذين تواجدوا في منطقة أرض الأمة الحدودية شرقي شارع المصريين في بيت حانون، على بعد

200 متراً من الحدود، ما أسفر عن إصابة اثنين منهم، هما: كامل أدهم حسين الكفارنة (20 عاماً) وأصيب بعيار ناري في البطن- مدخل ومخرج-، وحسام سميح زكي الكفارنة (20 عاماً) أصيب بعيار ناري تسبب في كسر في ساعده الأيسر، ووصفت المصادر الطبية في مستشفى بيت حانون جراح كامل بالخطيرة وحولته إلى مستشفى الشفاء لتلقي العلاج الملائم، كما وصفت جراح حسام بالمتوسطة ووحولته لمستشفى كمال عدوان لدخول قسم العمليات.

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بقوة مكونة من (6) آليات عسكرية، عند حوالي الساعة 8:30 من صباح يوم الخميس الموافق 2013/2/14، في منطقة بورة أبو سمرة الحدودية الكائنة شمال بيت لاهيا، لمسافة تقدر 300 متراً، وسط إطلاق متقطع للنيران، ما دفع المزارعين- الذين تواجدوا في مزارعهم القريبة من محيط المكان- إلى ترك أعمالهم خوفاً على حياتهم. وانسحبت تلك القوة عند حوالي الساعة 14:30 من مساء اليوم نفسه.
- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بقوة مكونة من (8) آليات عسكرية، عند حوالي الساعة 5:00 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2013/2/19، في المنطقة الحدودية الواقعة شرق مقبرة الشهداء الإسلامية شرقي جباليا، لمسافة تقدر بـ300 متراً، وسط إطلاق متقطع للنيران، ما اضطر المزارعين- ملاك المزارع القريبة من المكان والعاملين فيها- إلى عدم التوجه إليها للقيام بأعمالهم، خوفاً على حياتهم، بينما لم يتوجه عمال إنشاء أحواض الصرف الصحي إلى عملهم بسبب التوغل. ولا تزال القوة تتواجد في المنطقية حتى لحظة نشر الخبر. وانسحبت تلك القوة في ساعات مساء اليوم نفسه. دون وقوع إصابات أو أضرار.
- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عند حوالي الساعة 8:10 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2013/2/19، بعدد من الاليات العسكرية عشرات الامتار بمحاذات الشريط الحدودي الفاصل شرق بلدة الفراحين شرق خان يونس، وتحركت تلك الاليات تجاه الجنوب، الى ان اعادت انتشارها داخل الشريط الحدودي عند حوالي الساعة 9:30 من صباح اليوم نفسه، وبم يبلغ عن وقوع أي اضرار او اصابات خلال عملية التوغل.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة وفي محيطها على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتهم الرشاشة بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 15:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2013/2/22، تجاه عدد من المواطنين، الذين تواجدوا في مناطق شرقي مقبرة الشهداء الإسلامية وأبو الحصين وأبو صفية وتلة أبو الكاس المحاذية للحدود شرق جباليا، على بعد يتراوح ما بين 50 إلى 400 متراً من تلك الحدود، لغرض التنزه في المساحات الخضراء في المنطقة- رحلات خلوية- تخلله إطلاق عدد من قنابل الغاز المسيل للدموع، ما تسبب في إصابة كل من: علي حسن عبد الرحمن خليل (19 عاماً)، بعيار ناري نافذ في القدم اليسرى، وأمين رباح عبد الخالق "علي حسين" (20 عاماً) بعيار ناري نافذ في القدم اليسرى، ومنتصر سمير علي مسعود (20 عاماً) بعيار ناري نافذ في الساق اليمنى، ووصفت المصادر الطبية في مستشفى كمال عدوان جراحهم بالمتوسطة، حيث أجريت لهم عمليات جراحية بعد أن أحدثت الإصابة كسور في العظم. وتفيد التحقيقات الميدانية أن إطلاق النار استمر لمدة زادت عن الساعتين في تلك المناطق. هذا ويقطن الجرحى جباليا ومخيمها، فالجدير ذكره أن يوم الجمعة أصبح يوماً تتجه فيه العائلات الفلسطينية والشبان للتنزه في الخلاء ووسط المساحات المزروعة قرب حدود الفصل، وهو يوم كررت فيه قوات الاحتلال استهداف المتنزهين بإطلاق النار المباشر وقنابل الغاز المسيل للدموع.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتهم الرشاشة بكثافة، عند حوالي الساعة 16:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2013/2/22، تجاه عدد من المواطنين، الذين تواجدوا في مناطق أبو صفية وتلة أبو الكاس وشرقي مقبرة الشهداء الإسلامية المحاذية للحدود شرق جباليا، على بعد يتراوح ما بين 100- 400 متراً من الحدود، لغرض التنزه في المساحات الخضراء في المنطقة- رحلات خلوية- وكان إطلاق النار متقطعاً، تخلله إطلاق عدد من قنابل الغاز المسيل للدموع، ما تسبب في إصابة الشابين: علي حسن خليل (20 عاماً)، وأمين رباح الحاج علي (20 عاماً) من سكان جباليا، وكلاهما أصيب بعيار ناري في الساق اليسرى، ووصفت المصادر الطبية في مستشفيي كمال عدوان والشفاء جراحهما بالمتوسطة. وتفيد التحقيقات الميدانية أن إطلاق النار استمر لمدة زادت عن الساعة في المنطقة. الجدير ذكره أن يوم الجمعة أصبح يوماً تتجه

فيه العائلات الفلسطينية والشبان للتنزه في الخلاء ووسط المساحات المزروعة قرب حدود الفصل، وهو يوم كررت فيه قوات الاحتلال استهداف المتنزهين بإطلاق النار المباشر وقنابل الغاز المسيل للدموع.

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتهم الرشاشة بكثافة، عند حوالي الساعة 16:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2013/2/22، تجاه عدد من المواطنين، الذين تواجدوا في مناطق القطبانية والأحمر ووادي الدوح المحاذية للحدود شرق بيت حانون، على بعد يتراوح ما بين 100- 400 متراً من الحدود، لغرض التنزه في المساحات الخضراء في المنطقة- رحلات خلوية- وكان إطلاق النار متقطعاً، تخلله إطلاق عدد من قنابل الغاز المسيل للدموع، ما تسبب في إصابة الشاب: منتصر سمير علي مسعود (19 عاماً) من سكان جباليا، وأصيب بعيار ناري في الساق اليسرى، ووصفت المصادر الطبية في مستشفى كمال عدوان جراحه بالمتوسطة. وتفيد التحقيقات الميدانية أن إطلاق النار استمر لمدة زادت عن الساعة في المنطقة. الجدير ذكره أن يوم الجمعة أصبح يوماً تتجه فيه العائلات الفلسطينية والشبان للتنزه في الخلاء ووسط المساحات المزروعة قرب حدود الفصل، وهو يوم كررت فيه قوات الاحتلال استهداف المتنزهين بإطلاق النار المباشر وقنابل الغاز المسيل للدموع.

❖ **استهداف الصيادين**

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها بحق الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال الفترة التي يتناولها التقرير على عكس ما أعلنته قوات الاحتلال بعد اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ 2012/11/21، من توسيع رقعة الصيد المسموحة إلى ستة أميال بدلاً من ثلاثة أميال، حيث رصد مركز الميزان اعتقال قوات الاحتلال (6) صيادين فلسطينيين. كما رصد مركز الميزان (7) حالات إطلاق نار تجاه الصيادين خلال مزاولة عملهم، ما اسفر عن اصابة (3) صيادين بجروح متفاوتة، كما تم الاستيلاء على قاربي صيد في حادثين منفصلين.

والجدير ذكره أن اتفاقيات أوسلو كانت منحت الصيادين الفلسطينيين الحق في الصيد لمسافة (20) ميل بحري وأن تقليص هذه المساحة بدأ كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي للسكان، حيث فرضت سلطات الاحتلال الإغلاق الشامل على قطاع غزة بتاريخ 2000/10/9، ومنذ ذلك التاريخ دأبت على تقليص المساحة من 20 ميل إلى 12 ميل ثم 6 أميال وصولاً إلى الثلاثة أميال في أواخر كانون الثاني (يناير) 2009. ويستمر إغلاق البحر في وجه الصيادين كجزء من سياسة العقاب الجماعي المتمثل في الحصار والإغلاق الذي تواصل تلك القوات فرضه على قطاع غزة بشكل شامل منذ أيلول (سبتمبر) 2007.

ويستعرض التقرير الاحداث التي خلالها استهداف الصيادين الفلسطينيين على النحو الآتي:

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 8:45 من صباح يوم الأحد الموافق 2013/2/3 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا. دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 6:30 من صباح يوم الاثنين الموافق 2013/2/4 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا. دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة عند حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2013/2/10 تجاه قارب صيد من نوع (حسكة موتور)، فأوقفته ومن ثم أمرت أربعة صيادين كانوا على متنه بخلع ملابسهم والسباحة نحو إحدى الزوارق، وذلك في عرض البحر قبالة شواطئ منطقة السودانية غربي محافظة شمال غزة، حيث قامت باعتقالهم واقتادتهم إلى ميناء اسدود الواقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، كما استولت على قاربهم، والصيادين هم/ أمجد طارق بكر (20 عام) وشقيقيه هيثم (22 عاماً) وعوض (16 عاماً)، وثابت محمد بكر (16 عاماً)، وعند حوالي الساعة 17:00 من اليوم نفسه أفرجت عنهم من خلال معبر بيت حانون (إيرز) بينما أبقت على قاربهم.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 20:30 من مساء يوم الاثنين الموافق 2013/2/11 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا. دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حولي الساعة 11:00 من يوم الاثنين الموافق 2013/2/18 تجاه قارب صيد من نوع (حسكة موتور) عندما كان على بعد ثلاثة أميال بحرية قبالة شواطئ منطقة السودانية وبالتحديد غربي أبراج المخابرات، ووفقاً للمعلومات المتوافرة، فقد اقترب زورقين إسرائيليين كبيرين (طرادان) من قارب الصيد والذي يقل خمسة صيادين، حيث أمرهم أحد الجنود بخلع ملابسهم والوقوف في مقدمة القارب، وأثناء ذلك فتح الجنود النار تجاههم ما أسفر عن إصابة صيادين اثنين هما/ عبد الرازق محمود جربوع (16 عام) بعيار ناري في قدمه اليمنى، عبد الله مسعود الغول (24 عاماً) بعيار ناري في قدمه اليسرى، بالإضافة إلى إصابة جسم الحسكة بعشرة عيارات نارية تقريباً، ثم غادرت الزوارق المكان باتجاه الغرب، وقام الصيادين رفاق المصابين وهم/ حنفي محمود جربوع (31 عام) وشقيقه مصطفى (21 عام) ومحمود خليل أبو عيسى (56 عام) بنقلهم إلى مستشفى دار الشفاء بغزة، والصيادين جميعهم سكان مخيم الشاطئ غربي غزة.

- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة عند حوالي الساعة 10:30 من يوم الثلاثاء الموافق 2013/2/19 تجاه مراكب الصيادين في عرض البحر قبالة منتجع الواحة السياحي غربي بلدة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، وقد أفاد أحد الصيادين المركز بأن زورق اسرائيلي كبير (طراد) وزورقين إسرائيليين صغيرين مصنوعين من المطاط هاجموا مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت بالقرب من حدود الفصل المائية الشمالية فاتحة نيران أسلحتها الرشاشة تجاههم، ومن ثم اقتربت الزوارق الإسرائيلية من قارب صيد يقّل اثنين من الصيادين، كان يتواجد على بعد ميل بحري من الشاطئ ويبعد حوالي 400 متراً باتجاه الجنوب عن الرفصودة (وهي مجسم كبير مصنوع من الفلين يضعه الجيش الإسرائيلي لتحديد المنطقة الممنوع الدخول إليها)، حيث أمرهم أحد الجنود بخلع ملابسهما والسباحة نحو إحدى الزوارق حيث جرى اعتقالهم والاستيلاء على قاربهم ومن ثم اقتادتهم إلى منطقة غير معلومة، والصيادين هما: محمود موسى سعد الله (23 عاماً) ومحمد شحدة سعد الله (50 عاماً)، وهما سكان بلدة جباليا النزلة في محافظة شمال غزة.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة عند حوالي الساعة 9:30 من يوم الخميس الموافق 2013/2/21، تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت على عمق ثلاثة أميال بحرية في عرض البحر قبالة شاطئ منتجع الواحة السياحي غربي بلدة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، ووفقاً للمعلومات التي جمعها المركز، فقد اقتربت قوة إسرائيلية مكونة من زورق إسرائيلي كبير (طراد) وزورقين إسرائيليين صغيرين مصنوعين من المطاط من قارب صيد من نوع (حسكة موتور) يقل ثلاثة صيادين فاتحة نيران أسلحتها تجاههم، ما أسفر عن إصابة الصياد/ أيمن عدنان كباجة (35 عاماً) بعيارين ناريين في قدمه الأيمن، ثم غادرت الزوارق الإسرائيلية باتجاه الغرب، حيث قام الصيادين بنقل المصاب إلى دار الشفاء في مدينة غزة، والجدير ذكره أن المصاب سكان مخيم الشاطئ غربي مدينة غزة.

❖ **الاعتقال والحجز التعسفي**

واصلت قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي بحق الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع، أو من خلال مطاردة الصيادين واستخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم بالرغم من إصدارها التصاريح اللازمة لهم. في انتهاك يوضح مدى تحلل تلك القوات من التزاماتها القانونية التي تفرضها قواعد القانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

وحسب توثيق مركز الميزان فقد شهدت الفترة التي يتناولها التقرير اعتقال قوات الاحتلال (21) فلسطينياً، من بينهم (9) أطفال، و(6) صيادين، تم اعتقالهم خلال مزاولة عملهم في عرض البحر.

يستعرض التقرير حالات الاعتقال على النحو الآتي:

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في معبر بيت حانون (إيرز)، عند حوالي الساعة 11:00 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2013/2/6، الشاب: رامي رياض محمد الطيب (32 عاماً)، وشقيقه: محمد (23 عاماً)، ومن ثم أبلغت عائلتهم بعد ساعات بأنهم معتقلان لديها. وأفاد والدهما للمركز "بأنهما ذهبا لزيارة أمهما التي تعيش في الضفة الفلسطينية منذ سنوات بعد حصولهما على التصاريح اللازمة، وانه تحدث معهما عند حوالي الساعة 10:45 صباحاً وأبلغاه بأنهما دخلا الجانب الإسرائيلي من المعبر، ثم حاول الاتصال عليهما فلم يستطع الوصول، وبعد اتصال من والدتهم على الإدارة المدنية في الضفة عند الساعة 18:30 للسؤال عنهما، اتصل بها متحدث من جيش الاحتلال عند الساعة 19:00 مساءاً وأبلغها بأن رامي معتقل لديهم وأن يوقفوا له محامي، وقال لها أن محمد سوف يعود لغزة، وبعد ارسال رسالة قصيرة من قبل زوجة محمد على جواله عند الساعة 21:15 مساءاً اتصل عليها متحدث باسم الجيش الإسرائيلي من جوال محمد وأبلغها بأنه معتقل لديهم وعليهم توقيف محامي للدفاع عنه، ثم سمح لها بالحديث معه." هذا وتتابع الوحدة القانونية في المركز القضية. حيث أخلي سبيل رامي في ساعات مساء الأربعاء، وتوقيف محمد لمدة 14 يوماً، بعد إخضاعهما لجلسة محكمة.
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة قرب حدود الفصل شرق مخيم المغازي عند حوالي الساعة 15:00 من يوم الجمعة الموافق 2013/2/8 كل من: محمد يوسف عبيد النعامي، البالغ من العمر 17 عاما، مجدي رشاد عبد الكريم المسالمة البالغ من العمر 17 عاما، عندما حاولا الاقتراب من حدود الفصل الشرقية، حيث اقتادهم لجهة غير معلومة. يذكر أن النعامي والمسالمة من سكان مخيم المغازي.
- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة في معبر بيت حانون (إيرز)، عند حوالي الساعة 13:30 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2013/2/12، المواطن: محمد سمير محمود أبو دقة (26 عاماً)، بينما كان عائداً برفقة والدته الجريحة: نجوى عليان عوض أبو دقة (49 عاماً)، عبر معبر بيت حانون في محافظة شمال غزة. وتم احتجاز ابو دقة لمدة ثلاث ساعات ثم أخلت سبيله، تم خلال تلك المدة التحقيق معه من قبل المخابرات الإسرائيلية، وتفيد التحقيقات الميدانية أن فياض من سكان خان يونس، ورافق والدته التي كانت تتلقى العلاج في مستشفى المقاصد بالقدس اثر إصابتها بتاريخ 2012/11/18 جراء قصف إسرائيلي لمنزلها في عبسان الجديدة.
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة قرب حدود الفصل شرق قرية وادي غزة (جحر الديك)، عند حوالي الساعة 15:00 من يوم الثلاثاء الموافق 2013/2/12، أربعة أطفال من سكان المخيم الجديد بالنصيرات، وهما: محمد ابراهيم سالم ابو حزين البالغ من العمر (17 عاماً)، سليم مصباح سلامة أبو غولة البالغ من العمر (17 عاماً)، أحمد وائل حمدان أبو غولة البالغ من العمر (17 عاماً)، وهو طالب بمدرسة شهداء النصيرات، محمد حاتم محمد أبو غولة البالغ من العمر (16 عاماً).
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطن يوسف أحمد شحدة العبيد، البالغ من العمر (18 عاماً)، من سكان مخيم النصيرات، عند حوالي الساعة 10:00 صباح يوم الخميس الموافق 2013/2/14، عندما حاول اجتياز حدود الفصل الشرقية شرق مدينة رفح.

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، عند حوالي الساعة 16:40من يوم الأحد الموافق 2013/2/17، مجموعة من الأطفال، خلال محاولتهم اجتياز حدود الفصل شرق قرية وادي غزة (جحر الديك)، من بينهم مراد أسعد حماد البلبيسي البالغ من العمر (16 عاماً)، حمدان وائل حمدان أبو غولة البالغ من العمر (20 عاماً)، سامر هاني أبو غولة البالغ من العمر (16 عاماً).
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الفتى محمود محمد على فرج الله البالغ من العمر (16 عاماً)، من مخيم النصيرات، وذلك عند حوالي الساعة 16:00 من يوم الثلاثاء الموافق 2014/2/19، عندما حاول اجتياز حدود الفصل شرق قرية وادي غزة (جحر الديك). وقد تم اقتياده لجهة غير معلومة.
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشرقية عند حوالي الساعة 18:00 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2013/2/27 الشباب أحمد عبدالله أحمد الشراتحة 23عاما، أثناء محاولته التسلل للأرضي المحتلة في العام 1967، وأفادت والدته للمركز بأنه لم يعد الأربعاء للمنزل وفي اليوم التالي علموا من مقربين لهم أنه تسلل لغرض العمل داخل إسرائيل وتفيد التحقيقات الميدانية أن الشراتحة يسكن منطقة شعشاعة شرق تل الزعتر بجباليا.

الخاتمة

يظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة؛ من خلال استمرار أعمال القتل وإطلاق النار دون تمييز وتعمد استهداف المدنيين؛ واستمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين؛ واستمرار حرمانهم من الصيد. كما يظهر التقرير الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة في المناطق التي تقيد حق الفلسطينيين في الوصول إليها في البر والبحر، حيث تواصل قوات الاحتلال ارتكاب انتهاكات منظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان باستهدافها المتكرر للمدنيين والمزارعين الذين يحرمون من مصادر رزقهم، كما يتعرضون للقتل والإصابة والاعتقال التعسفي على نحو يمس بكرامتهم الإنسانية على عكس ما أعلنته قوات الاحتلال بعد اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ 2012/11/21.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد استنكاره استمرار وتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة واستمرار القيود التي تفرضها على السكان في إطار الحصار الشامل الذي ينتهك القانون الدولي. كما يجدد استنكاره للانتهاكات الموجهة ضد الصيادين؛ واستمرار حرمان المرضى من حقهم في الوصول إلى المستشفيات وتلقي العلاج والرعاية الصحية المناسبة؛ ومواصلة الاعتقالات التعسفية. ويشدد مركز الميزان على أن استمرار الحصار يشكل مساساً جوهرياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة، ويلعب دوراً أساسياً في تدهور الأوضاع الإنسانية، حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية وتتدهور مستويات المعيشة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر في صفوف السكان.

مركز الميزان يرى في مضي قوات الاحتلال الإسرائيلية قدماً في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص. وأن عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات فاعلة شجع – ولم يزل– تلك القوات على مواصلة انتهاكاتها.

ويطالب مركز الميزان المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والفعال لوقف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وضمان مرور المواد الضرورية لإعادة الإعمار، والأغذية والأدوية والملابس والوقود، والسماح بحرية الحركة لسكان القطاع. ومركز الميزان يؤكد على أن العقوبات الجماعية الإسرائيلية تتسبب بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتشكل مخالفات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني ويرقى الحصار وجملة الممارسات الأخرى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

كما يجدد مركز الميزان مطالبته المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفاعل لوقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والعمل على تطبيق العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وملاحقة كل من ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة.

والمركز يشدد على ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ميزت سلوك المجتمع الدولي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

انتهى